مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

مكانة إقليم كردستان في سياسة الصين الخارجية بالنسبة إلى العراق

مجموعة باحثين

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

المخلص:

بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والحكم الذاتي لإقليم كردستان، سعت الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية الكبرى إلى تعزيز علاقاتها وتوسيع دائرة نفوذها في إقليم كردستان. فبالإضافة إلى الزيادة في التجارة الصينية العراقية بعد عام 2003، أنشأت الشركات الصينية المملوكة للدولة علاقات تجارية وخطوطَ اتصالٍ للتعاون مع إقليم كردستان من خلال القنوات الرسمية مثل وزارة النفط العراقية والقنوات غير الرسمية مثل رؤساء الشركات الكبرى. وقد أصبحت الصين من أكبر مستوردي النفط في العالم من خلال زيادة استهلاكها في عام 2013. ولهذا الغرض، اتخذت إجراءات سريعة لتوسيع دورها في العراق من خلال الحكومة المركزية وإقليم كردستان، وقد تحول موضوع الاستقرار في العراق إلى أحد الركائز التي تعتمد عليها سياسة الصين الخارجية والاقتصادية. وعليه يسعى هذا المقال إلى شرح استراتيجية الصين في إقليم كردستان وحقيقة مكانة الإقليم لدى سياسة الصين الخارجية تجاه الحكومة العراقية. فرضية البحث هي أن الصين تواصل علاقاتها الاقتصادية مع إقليم كردستان وهي ملتزمة بمراعاة مبادئ سيادة ووحدة أراضي الحكومة المركزية في العراق وعدم الدخول في القضايا الأمنية والعسكرية،. وتُظهر نتائج البحث الذي اعتمد المنهج النوعي المبني على التحليل الوصفي، أن الصين تتطلع إلى تنمية متعددة الأوجه للعلاقات التجارية والاستثمار والبناء والتبادل الثقافي مع إقليم كردستان العراق، وهي على عكس القوى العظمى الأخرى، ليس لديها أجندة عسكرية وأمنية تدخلية في العراق.

المقدمة

في الآونة الأخيرة ظهرت منطقة غرب آسيا باعتبارها جغرافيا جديدة للمنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق، كان لتعاون الصين مع دول المنطقة المذكورة في الماضي أبعادٌ اقتصادية، وكانت علاقاتها السياسية والعسكرية والاجتماعية متواضعة نسبياً مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي كانت علاقاتها محدودة نسبياً، إلا أنه وخلال العقد الماضي، ركزت بكين على سياسة النفوذ في غرب آسيا، و لا تخفى أسباب انتهاج مثل هذه السياسة وهي النهوض بمبادرة الحزام والطريق، والحاجة إلى استيراد الطاقة، وتنمية الاستثمار الأجنبي، والنهوض بأهداف "طريق الحرير الرقمي" و "طريق الحرير الصحي" و غيرها، لقد أصبح حال العراق في العقد الماضي كغيره من دول غرب آسيا الأخرى ودول مجلس التعاون المطلة على الخليج، وتكون له مكانة خاصة في السياسة الخارجية للصين، إذ تسعى بكين إلى تطوير العلاقات مع هذا البلد في أبعاد مختلفة. وللأسباب المذكورة أعلاه، اتخذت الصين إجراءات سريعة لتوسيع دورها في العراق من خلال الحكومة المركزية وإقليم كردستان، وقد أصبح استقرار العراق أحد الركائز المهمة التي تعتمد عليها سياسة الصين الخارجية والاقتصادية.

مع انتفاضة كركوك عام 1959بدأت العلاقات بين الصين وأكراد العراق. وخلال هذه الفترة، وحتى وفاة ماو تسي تونغ عام 1976، وبسبب النهج الحاكم على الصين، كانت مكانة الأكراد العراقيين بارزة في العلاقات الخارجية للبلاد. وكان الأكراد العراقيون مدعومين من قبل الصين. على سبيل المثال، فقد أثرت الماوية[1] على الأكراد العراقيين من خلال منظمة حزب توده الثورية فرع الماوية في إيران. بعد وفاة ماو والتغيير في سياسة بكين الخارجية، تحسنت العلاقات بين الصين والحكومة المركزية العراقية. بعد الثمانينيات

1. Revolutionary Organization of the Tudeh Party

من القرن الماضي، أصبح العراق عميلاً بارزاً لصناعة الأسلحة الصينية. بحيث إن صدام استخدم بعض الأسلحة الصينية ضد الأكراد. لكن الإطاحة بصدام عام 2003 ووصول الأكراد إلى الحكم الذاتي وبدء سيطرتهم على منطقة نفطية كبيرة، ساعد بدوره على إحياء اهتمام بكين بالمنطقة(Akçay ،2 2018:) وخلال العقدين الأخيرين وخاصة بعد رئاسة "شي جين بينغ" بادرت بكين إلى تطوير علاقاتها مع الحكومة المركزية في العراق من ناحية، ومن ناحية أخرى، سعت إلى تطوير علاقاتها مع إقليم كردستان العراق. وبما أن إقليم كردستان يعمل وفق القانون الفدرالي ويسوده الحكم الذاتي في العراق، فإن تنظيم علاقات الحكومات الأجنبية مع العراق وإقليم كردستان يعدُّ قضية أساسية. وعليه لابد من دراسة مكانة إقليم كردستان لدى سياسة الصين الخارجية لاسيما فيما يتعلق بالحكومة المركزية في العراق، وفي هذا الصدد يسعى هذا المقال للإجابة عن سؤال بشأن مكانة إقليم كوردستان في سياسة الصين الخارجية مقارنة مع الحكومة المركزية في العراق. ومن المفترض أن بكين تتابع تطور علاقاتها الاقتصادية مع إقليم كردستان من خلال مراعاة مبدأ وحدة أراضي الحكومة المركزية وعدم التدخل في القضايا الأمنية والعسكرية.

1- خلفية البحث

مقال تشازيزا مورد جايي (2017) بعنوان "الصين والحكومة الكردية المستقلة" الذي يشير إلى ما بعد استفتاء استقلال كردستان العراق في 25 سبتمبر 2017، حيث كان هناك خوف من أن يؤدي الاستقلال الكوردي إلى أن تتأثر بها الحركات الانفصالية في الصين كونها تتمتع بالعلاقات الدبلوماسية والتجارية الودية مع الأكراد؛ لكنها تعارض إعلان الاستقلال من جانب واحد ما لم يكن ذلك مشروطاً بموافقة دول المنطقة. يعتقد علي أكبر أسدي (2020) في مقال "دراسة الجهات الفاعلة في البحوث الاستراتيجية، حالة كردستان العراق نموذجاً" أن الصين، على الرغم من تأثيرها الضئيل على التطورات في

العراق والقضايا الكردية في المنطقة، إلا أنها كمعظم الدول الكبرى، تعارض استقلال الأكراد وتقسيم العراق، وتؤكد على وحدة أراضي هذا البلد. والحقيقة أن الصينيين لا يملكون القوة والإرادة اللازمة للتأثير على القضية الكردية ووحدة العراق، كما أنهم ضد تشكيل دولة كردية وتقسيم العراق.

كتب جول زانا (2022)، في مقال بعنوان "العصر الجديد في ظل استمرار العلاقات الصينية العراقية" أنه بالإضافة إلى الزيادة في التجارة الصينية العراقية بعد عام 2003، فإن الشركات الصينية التابعة للدولة ومن خلال القنوات الرسمية مثل وزارة النفط العراقية والقنوات غير الرسمية مثل رؤساء الشركات الكبرى أقاموا خطوطاً وعلاقات تجارية. وقد أشار هذا المقال بشكل موجز إلى العلاقات بين الصين وإقليم كردستان. يتناول نصر الله بيشوا أنور (2022) في مقال بعنوان " العراق وإقليم كردستان، فرص وتهديدات طريق الحرير الجديد" تأثيرات مبادرة الصين على العراق وإقليم كردستان ويسرد أربعة تحديات كبرى وثلاثة تحديات أساسية أمام العراق وإقليم كوردستان.

تناول محمد شريف وسردار عزيز (2023) في مقال بعنوان "الصين وكردستان العراق الجذور التاريخية للعلاقات بينهما" العلاقات الحالية والمصالح ودوافع الحفاظ على العلاقات، ورسم مجالات التعاون و تحدياته، يحاول المؤلفان الإجابة عن السؤال لماذا أقامت كردستان علاقات شبه دبلوماسية مع الصين وكيف يتم تنفيذ هذا الأسلوب من العلاقات الدبلوماسية؟ والاستدلال هو أنه في حين تتعامل القوى الكبرى الأخرى مع إقليم كوردستان العراق ككيان شبه مستقل، فإن الصين ترفض حتى الآن القيام بذلك. عموماً فإن الأعمال الموجودة غير مهتمة بنهج الصين تجاه إقليم كردستان. فقد ركزت معظم الأبحاث عن العلاقة بين الصين والحكومة المركزية في العراق، ولم يتم التحقيق في فرضية أن الصين تسعى إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع إقليم كردستان من خلال الحفاظ على وحدة أراضي العراق. يسعى هذا المقال إلى معالجة الفجوة في الأبحاث السابقة بخصوص

التطرق إلى استراتيجية الصين تجاه كردستان العراق وهو الجانب المبتكر في هذا المقال.

2- الإطار المفاهيمي للبراغماتية الاقتصادية وعدم التدخل في السياسة الخارجية للصين

بعد وفاة ماو في 9 سبتمبر 1976، وإثر قرار اللجنة المركزية العاشرة للحزب الشيوعي عاد دنغ شياوينغ إلى السلطة الصينية وذلك في يوليو 1977. وقد كان دنغ إحدى الشخصيات المعتدلة وقد تم نفيه خلال الثورة الثقافية التي حدثت خلال فترة حكم ماو. وقد وصل إلى القدرة في اللجنة المركزية الحادية عشرة ليؤكد على الكفاءة والإصلاحات والانفتاح. لقد أجمع الحزب الشيوعي على أن طريق التحديث يمر عبر عملية الإصلاح (علمايي فر، 1396:25) . ومنذ ذلك الحين، تم وضع البراغماتية على جدول أعمال السياسة الداخلية والخارجية للصين، وقد برزت على السطح الأبعاد الاقتصادية لسياسة الصين الخارجية بحيث لم يكن للسياسة الخارجية الصينية أي معنى دون مراعاة أهدافها الاقتصادية (كشوريان آزاد 1399:53). توجهت الصين تدريجياً في اتجاه ساد فيه الاعتدال في سياستها الخارجية، إذ رجَّحت الاستقرار السياسي بدلاً من الحماس الأيديولوجي والتنمية الاقتصادية بدلاً عن المساواتية التي كانت تعرف باسم "سياسة البراغماتية الاقتصادية" (كوز ووانغ، 1396: 184-31) تسببت سياسة البراغماتية في تغيير الصين مسارها في تجارة السوق والاستثمار الأجنبي. وقد تركزت مبادئ السياسة البراغماتية التي انتهجتها الصين على سياسة تنمية التجارة وإصلاح نظام تجارتها الخارجية، ومحاولة جذب الاستثمار الأجنبي، وتغيير هيكلية شركاتها، والتوجه نحو جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة في قطاع البنى التحتية والطاقة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحفاظ على أراضيها (Kallio 12-2023:3) إن سياسة البراغماتية الاقتصادية التي اتبعتها الصين بعد سبعينيات القرن العشرين، قد وفرت الأساس لحضور هذا البلد في الاقتصاد والتجارة الدوليين دون تدخل أمني عسكري وهي تشير إلى نهج الصين الاقتصادي تجاه الوضع الكوردي (Xiaoyang, 2021: 60-67) .

إن هذه السياسة سلبت السماح بتبني نهج أمني عسكري في الساحة الدولية. وفي هذا الإطار، تم التعبير عن المبادئ الراسخة للسياسة الخارجية للصين في المبادئ الخمسة المرتبطة بالتعايش السلمي وهي الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. في عام 1954 وفي عصر ماو وضع القادة الصينيون هذه السياسات ضمن أولويات نهجهم في السياسة الخارجية للصين، وذلك عندما كانت الصين تحاول الوصول إلى الدول غير الشيوعية في آسيا، لتؤكد لها أن الصين لن تتدخل في شؤونها الداخلية (Nathan2012) وفي عام 1955 وخلال المؤتمر الإفريقي الآسيوي الذي عُقد في باندونج بإندونيسيا، أيَّد رئيس الوزراء الصيني "تشونين لاي"[2] تبني إعلان من عشر نقاط بشأن تعزيز السلام والتعاون العالميين. أحد المبادئ الأساسية لتلك السياسة الخارجية المعلنة هو سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، السياسة التي تم التركيز عليها منذ ذلك الوقت باعتبارها من الأصول المهمة في سياسة الصين الخارجية.

وفي تصريحاتها العامة ورسائلها الاستراتيجية منذ ذلك الحين، اعتمدت بكين بقوة على مبدأ سياسة عدم التدخل؛ وحتى أنها في أجواء مؤاتية شهدها الاقتصاد العالمي، كانت هذه السياسة دليلاً للصين للعب دور أكثر نشاطاً في الوساطة لحل و تسوية الصراعات الداخلية للدول التي تمتلك فيها الصين مصالح متزايدة (Jason 2019: 231) . في هذا الإطار تعتقد الحكومة الصينية أنه إذا تدخلت في شؤون الدول الداخلية فستواجه شؤونها الداخلية نفس المصير. وباعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تشارك الصين بفاعلية في حل المشاكل السياسية الدولية كما أن قوات حفظ السلام الصينية تساهم هي الأخرى بنشاط في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه تدعم بكل قوة جهود منظمة الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية التي تصب

2. Zhou Enlai

في مسار الأمن والسلام وتعارض بقوة جميع أشكال الإرهاب، وتقدم مساهمات مهمة في مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي(China-embassy, 2007) ومع ذلك، فقد حاولت الصين أن لا يؤدي سلوكها في إطار المؤسسات الدولية إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعلى سبيل المثال، فقد تمت مساعدات الصين في مجال مكافحة الإرهاب و على الصعيد السياسي والدولي في إطار منظمة الأمم المتحدة ولم تشارك قط بتواجد عسكري في دول أخرى لمحاربة الإرهاب.

وفي إطار البراغماتية الاقتصادية، فإن النهج الذي تتبناه الصين في التعامل مع العالم يتوافق مع الإنجازات الاقتصادية، ولم يكن التدخل العسكري والأمني من المبادئ التي تعتمد عليها سياسة الصين الخارجية حتى الآن. وهكذا يمكن تفسير النهج الذي تتبناه الصين في كردستان العراق في إطار البراغماتية الاقتصادية وعدم التدخل.

3- الصين واحترام مبدأ وحدة أراضي العراق

إن لكردستان العراق مجموعةً من التداعيات السلبية على الأمن القومي الصيني ومصالحه. أولاً، من الممكن أن تؤدي الدولة الكردية المستقلة إلى خلق حالة من عدم الاستقرار الإقليمي مما يضر بمصالح الصين الاقتصادية والاستراتيجية، ويمكن أن يشجع الحركات الانفصالية الأخرى وخاصة الأويغور وطائفة التبت، على القتال من أجل أهدافها. ثانياً، إن تأسيس دولة كردية جديدة يتبع معارضة شديدة من قبل الدول الكبرى في المنطقة، الأمر الذي سيؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة وربما شن الحروب فيها. هذا وتعارض كل من بغداد وطهران ودمشق وأنقرة قيام دولة كردية مستقلة وعليه فإن دعم استقلال كردستان يمكن أن يضر بالعلاقات بين بكين والقوى الإقليمية التي تحاول تحسينها منذ سنوات(Chaziza ،2-2017.1).

وعليه فقد تبنت الصين في التعامل مع كردستان العراق، سياسة لا تخلُّ بسلامة

أراضي العراق. في الماضي كانت هناك بعض الجهات السياسية في العراق التي قبلت أيديولوجية ماو متحدية الوضع السائد يومذاك في بغداد. وكان من بينها حزب (كمال رنجداران) ضمن الاتحاد الوطني الكوردستاني وقت ظهوره كحزب سياسي كردي تم إنشاؤه عام 1975. قام جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني الذي استلهم الأفكار الماوية والماركسية بزيارة الصين عام 1955 والتقى برئيس الوزراء (Aziz،2022). وفي أوائل آب أغسطس 2003، استضافت بكين رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني[3] جلال الطالباني، والذي أصبح فيما بعد أول رئيس للعراق بعد صدام حسين. فقد تمت دعوته لتمثيل العراق بدلاً من الأكراد من قبل جمعية الشعب الصيني للصداقة مع الدول الأجنبية، وهي منظمة "غير رسمية"، وترأس الطالباني أول وفد عراقي قام بزيارة الصين بعد الحرب . وفي هذا اللقاء طلب وزير الخارجية تانغ جياجوان[4] من ضيفه الحفاظ على الاستقرار تحت إشراف الأمم المتحدة وأكد ضرورة ضمان المصالح المشروعة لمختلف الدول في العراق ومنها الصين، كما أعرب عن قلق بلاده بضرورة إعادة البناء الاقتصادي والرغبة بمشاركة فعالة والحفاظ على وجود العراق (Shichor, 2021).

تشتمل مبادئ تطوير علاقات الصين مع إقليم كردستان على ما يلي: علاقة الصين مع الأقليات، وهو ما يعكس تعقيدات السياسة الداخلية للصين و اتّباع سياسة الصين الواحدة، حساسية الصين تجاه أي شكل من أشكال اللامركزية، إتباع الصين نهج "وستفاليا المطلق" أو عدم التدخل وعدم الرغبة في اتباع مبدأ قبول الحماية. لا تتدخل الصين في أي قضايا سياسية في كردستان العراق، بل يتركز نهجها فقط على كسب مصالح هذا البلد (وكالة أنباء كورد برس، 1401)، لذلك فإن الصين من خلال سياستها، تأخذ في الاعتبار مبادئ وحدة الأراضي العراقية، وتدعم بشكل رسمي الحكومة المركزية للعراق ضمن

3. Patriotic Union of Kurdistan (PUK)
4. Tang Jiaxuan

جهودها للحفاظ على السيادة ودعم الاستقلال وسلامة الأراضي وبناء الاحترام والمساواة والمنفعة المتبادلة.

3-1- اهتمام الصين بالحفاظ على وحدة العراق في استفتاء استقلال إقليم كردستان (2017)

خلال استفتاء الاستقلال الذي نظمته حكومة إقليم كردستان في شمال العراق، أعلنت وزارة الخارجية الصينية دعمها لوحدة سيادة العراق وسلامته الإقليمية. وجاء في بيان الخارجية الصينية، أن هذا التصويت الذي من المتوقع أن يخرج بـ "نعم" للاستقلال، غيرُ ملزم، ومن أجل منح الصلاحيات لمسعود بارزاني، ينبغي القيام بالمفاوضات مع بغداد ودول الجوار حول استقلال الإقليم الغني بالنفط. في هذا الصدد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية لو كانغ[5]: "نأمل أن تتمكن الأطراف المعنية من حل الخلافات عبر الحوار وإيجاد حل شامل يأخذ في الاعتبار التاريخ والواقع، من أجل المساهمة في حماية استقرار العراق والمنطقة وعدم الإضرار بوجود العراق(Reuters, 2017) و مع ذلك تُظهر التصريحات أن بكين تدعم قيام دولة كردية مستقلة فقط عند موافقة الحكومة المركزية العراقية في بغداد ودول أخرى في المنطقة (Chaziza, 2017).

3-2- معارضة الصين للنزعة الانفصالية

إن أحد المكونات الأساسية لسياسة الصين على الساحة المحلية والدولية بعد ماو هو معارضة الانفصالية. تعكس هذه السياسة التزام الصين الصارم بالحفاظ على سلامة أراضيها بأي ثمن. يعارض الصينيون بشكل أساسي ورسمي الحركات الانفصالية في أماكن أخرى، وقد اقترحوا مؤخراً أن تقرير المصير لا يستلزم بالضرورة الحصول على الاستقلال الوطني، وأن الشعوب الفاقدة للتبعية لا ينبغي بالضرورة أن تشكل دولة أو تُمنح إياها.

5. Lo kang

تنطبق هذه القوانين أيضاً على الأكراد، فهم يزعمون أنه يجب احترام الحقوق القانونية للأكراد وحمايتها، في إطار ترتيب مستقل وفي شكل حكومة (shichor, 2021:2) يرى الصينيون أن الانفصال لا يؤدي إلا إلى الحرب. ويهيّئ البيئة لتنشيط الإرهاب وهو ما سيرفضه المجتمع الدولي. ولذلك فإن سياسة التعامل مع الأكراد لدى بكين لاتسعى إلى تقسيم العراق ولا تدعم قيام دولة كردية جديدة ومستقلة .

في حقبة ما بعد ماو وبسبب مشاكلها في شين جيانغ بتايوان، إتخذت الصين موقفاً حازماً ضد الحركات الانفصالية في بلدان أخرى، وبالتالي اتبعت بكين رسمياً موقفاً سياسياً يتعارض بوضوح مع المشاعر المؤيدة للاستقلال بين الأكراد. وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها السكان الأكراد في هذه البلدان، تدعي الصين أن النزعة الانفصالية ستعني في نهاية المطاف إلى الحرب وعدم الاستقرار في العالم(Akçay, 2018:5). تَعدُّ بكين رسمياً أن الانفصالية هي واحدة من "القوى الشيطانية الثلاث إلى جانب الإرهاب والتطرف، مما يظهر التزام البلاد الصارم بالحفاظ على السلامة الإقليمية بأي ثمن (Chaziza, 2017: 11). وفقاً للصينيين، فإن التدخل في المسائل المتعلقة باستقلال الجماعات والسكان في البلدان الأخرى، يمكن أن يؤدي إلى تدخل البلدان الأخرى في الشؤون الداخلية للصين. إن قضية الانفصاليين الأويغور في منغوليا الداخلية، فضلاً عن تايوان في جمهورية الصين الشعبية، تدفع الصين إلى أن تكون أكثر حذراً بشأن العلاقات مع الحركات الانفصالية في البلدان الأخرى، وخاصة إقليم كردستان العراق.

3-3- فتح القنصلية الصينية في أربيل والاهتمام بسلامة الأراضي

لا تعترف الصين بشكل كامل بحكومة إقليم كردستان. فقد افتتحت الصين قنصلية عامة لها في أربيل في 31 ديسمبر 2014، لتصبح آخر الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التي تقوم بذلك. وعلى الرغم من إنشاء قنصلية لها في حكومة

إقليم كردستان، فإنها لم تسمح لها حتى الآن بإنشاء مكتب تمثيلي لهم في بكين. وجاءت مبادرة الصين بإنشاء القنصلية بعد إدراج حكومة إقليم كردستان في الدستور العراقي. وفي هذا الصدد، صرح نائب وزير الخارجية الصيني مينغ: إن افتتاح قنصليتنا العامة في أربيل هو دعمنا القوي للعملية السياسية في العراق. وهذا دليل على رغبتنا القوية في مواصلة تعميق وتعزيز العلاقات الثنائية مع العراق وإقليم كردستان في مختلف المجالات. وثمن السيد مينغ دور حكومة إقليم كردستان في الحفاظ على استقرار المنطقة، وأعرب عن استعداد الحكومة الصينية للمساعدة في تحقيق هذا الاستقرار وتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية. وفيما يتعلق بحفل افتتاح القنصلية العامة الصينية في أربيل، قال فلاح مصطفى وزير خارجية إقليم كردستان العراق آنذاك: إن هذه بداية فصل جديد في علاقة ثنائية مهمة ومفيدة ستفيد شعب وحكومة الصين وإقليم كردستان. وذكر القنصل العام الصيني السيد بانغلين إن الصين حريصة على تطوير علاقاتها مع إقليم كردستان والمشاركة في هذا التطور، خاصة في مجال البنية التحتية الاقتصادية والتجارية والثقافية» (Iraq-Business news, 2014). وعلى عكس الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن الدولي، لا تزال الصين لم تُجزْ لحكومة إقليم كردستان فتح مكتب له في بكين (Aziz : 2023) هذا ويؤكد المسؤولون الصينيون في تصريحاتهم أن العلاقات بين الصين وإقليم كردستان تقوم على قضايا اقتصادية وليست سياسية.

بعد مرور سبع سنوات على افتتاح القنصلية الصينية في أربيل، لم تفتتح حكومة إقليم كردستان بعدُ مكتباً لها في بكين. تفسر النخب الصانعة للقرار هذا الاختلاف بطرق مختلفة. من جانبه يوضح محمد صابر السفير العراقي السابق لدى الصين أنه في أعقاب طلب الأكراد من بكين التمثيل السياسي في عام 2007، أبلغت السلطات الصينية الرئيس العراقي جلال الطالباني، الذي عرّف نفسه منذ فترة طويلة بأنه ماوي، أن حكومة إقليم

كردستان يمكنها فقط فتح مكتب تجاري لها بعنوان شركة. لم تكن الصين ترغب في فتح المكتب، لكنها مع ذلك أرادت تحقيق قناة للتواصل مع كردستان العراق في إطار علاقة دون تحديد هوية. ترجع اعتبارات الصين بشأن العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع إقليم كردستان العراق من ناحية، إلى مخاوف بشأن عواقب الاعتراف بحكومة إقليمية ضمن حكومة وطنية، ومن ناحية أخرى، فإنها تتم في إطار مبادئ هذا البلد (الصين) القائلة بعدم التدخل في شؤون البلدان(Aziz, 2022) .

اعتبرت الحكومة الصينية إعادة فتح قنصليتها في أربيل بالعراق، فرصة لتحسين العلاقات بين الحكومة المركزية في العراق وإقليم كردستان. إن موقف بكين بشأن القضية الكردية موقف معقد. فالصين تتمتع تقليدياً بعلاقات ودية مع الأكراد وقد انضمت إلى أربعة أعضاء آخرين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في افتتاح قنصلية في أربيل، لكنها تعارض إعلان الاستقلال من جانب واحد من قبل الأكراد. رفضُ بكين فتحَ قنصلية كردستان العراق في الصين يظهر احترامها لاستقلال وسيادة الحكومة المركزية في العراق وسلامة أراضيها.

3 - 4 - دعم وحدة أراضي العراق في مكافحة الإرهاب

منذ أن شن تنظيم داعش هجوماً كبيراً على العراق عام 2014، نظر صنّاع السياسة الصينيون إلى الجيش الكردي العراقي باعتباره حصناً حيوياً ضد التطرف الإرهابي، لكنهم دفعوا بجهود مكافحة التطرف في إطار الحكومة العراقية (Ramani 2017). لقد دعمت بكين بقوة العملية الديمقراطية السلمية لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق وقد تابعت هذه القضية من خلال إعادة البناء السياسي للمصالحة الوطنية وجهود الحكومة العراقية لمكافحة الإرهاب(Chaziza 2017:1). وفي هذا السياق صرح المبعوث الصيني إلى منطقة غرب آسيا : «إن الصين ثابتة في دعم الحكومة العراقية لحماية سيادتها واستقلالها وقمع

الإرهاب، وتأمل أن تتمكن جميع شرائح المجتمع العراقي من تعزيز الوحدة والتوافق وتشكيل حكومة جديدة في أقرب وقت ممكن على أساس الشمولية وأن تكون قادرة على تمثيل كافة التوجهات والأحزاب السياسية في البلاد» (Reuters, 2017) .

في سياق تنفيذ سياستها المتمثلة في تجنب الإجراءات الأمنية التدخلية واحترام سيادة واستقلال الحكومات، قدمت الصين الدعم السياسي لبغداد في مكافحة الحكومة العراقية ضد الإرهاب المتمثل بداعش. وتأكيداً على تبني العملية الديمقراطية المبنية على السلام على المستوى الدولي، طالبت حكومة بكين بدعم الحكومة المركزية في العراق وليس الجماعات السياسية فيه مثل جماعة كردستان العراق. وعلى الرغم من اهتمام الصين وتركيزها على دور كردستان العراق في مواجهة الإرهاب، فإنَّ مسؤولي بكين ظلوا يركزون رسمياً على الدعم السياسي للحكومة المركزية في العراق. تحتل مكافحة الإرهاب أولوية في مبادئ السياسة الخارجية للصين؛ ومن أجل القضاء على خطر الإرهاب، اعتمدت هذه الدول على الدعم السياسي على المستوى الدولي وتجنبت التدابير العسكرية والأمنية. وبخصوص العراق فقد قدمت الصين دعماً دولياً للحكومة المركزية في العراق، وتجنبت إرسال القوات العسكرية إلى العراق حتى إلى مناطق الحكم الذاتي في كردستان العراق ولم تسع إلى اتخاذ إجراءات أمنية.

4 -كيفية تطوير العلاقات بين الصين وإقليم كردستان

على صعيد العلاقات التجارية مع الإقليم، تنافس الصينُ قوتين إقليميتين، أي إيران وتركيا، سعياً منها للحصول على مكانة خاصة في السوق المحلية لإقليم كردستان. وكان الهدف الرئيس من إعادة فتح القنصلية الصينية في أربيل هو تعزيز العلاقات الاقتصادية، وهو ما يتماشى مع المصالح التجارية للصين.

4-1-الاستثمار في قطاع الطاقة

بعد عام 2003، بالإضافة إلى زيادة التجارة بين الصين والعراق، أنشأت الشركات الصينية المملوكة للدولة علاقات تجارية وخطوط اتصال للتعاون مع إقليم كردستان من خلال القنوات الرسمية مثل وزارة النفط العراقية والقنوات غير الرسمية مثل رؤساء الشركات الكبيرة في العراق (350Gul, 2022:). إن إقليم كردستان العراق بما له من احتياطيات نفطية تبلغ 45 مليار برميل يمكنه إن يصبح اللاعب الرئيس في أسواق النفط العالمية. إضافة إلى امتلاكه ما يصل إلى 200 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي والتي تشكل 3 إلى 15 بالمِئة من مجموع المصادر النفطية والغازية في العالم (Mahmod .Ata 2020). قال المسؤولون الصينيون إن هناك استغلالاً غنياً للنفط والغاز في إقليم كردستان العراق لأكثر من 20 عاماً وأكدوا أنه من الضروري الحفاظ على هذه الاحتياطيات وأنهم يرغبون في الاستثمار فيها (Flora, 2017).

ينْصبُّ جزء كبير من استثمارات الصين في إقليم كردستان العراق في قطاع الطاقة، وخلال السنوات الأخيرة تزايدت مساعي الصين نحو تحقيق مصالح اقتصادية لها في قطاع النفط بإقليم كردستان العراق. ويدرك الصينيون بوضوح أن الدستور العراقي الجديد الذي تم إقراره في الخامس عشر من أكتوبر/تشرين الأول 2005 يتضمن لغة غامضة حول الجهة التي يجب أن تسيطر على صناعة النفط، هل هي الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية؟ يقول الدستور العراقي: إن الحكومة المركزية والسلطات الإدارية المحلية ستتعاونان في "إدارة" الحقول النفطية، لذلك لا يمكن تعريف معنى "الإدارة" بدقة؛ لأن مثل هذا التعريف قد يؤدي إلى الصراع. إن إطلاق كلمة حقول النفط الحالية على إدارة الحقول القديمة يجعل الغموض في تفسير النص الدستوري بمعنى أن إدارة حقول النفط الجديدة - والأرباح الحاصلة من ورائها - تخضع لسيطرة السلطات المحلية على

وجه الخصوص، وبالتالي فإن الأكراد سيسيطرون على الحقول النفطية القديمة الموجودة في الأراضي تحت سيادتهم ولاسيما في كركوك وخانقين كما أنهم سيشرفون على اكتشاف المزيد من تلك الحقول والسيطرة عليها (Shichor ,2020:3).

يملك العراق 143 مليار برميل ويشكل 8.7% من احتياطي النفط العالمي. ويوجد في إقليم كردستان 45 مليار برميل من النفط. إضافة إلى ذلك، يمتلك إقليم كردستان احتياطيات نفطية تعادل إجمالي احتياطيات الدول الخمس الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) (Akçay 2018 1-2). إن هذا الحجم من احتياطيات النفط جعل سياسة الصين حساسة جداً تجاه هذه القضية. تستورد الصين من إقليم كردستان أكثر من مليوني برميل من النفط شهرياً عبر ميناء جيهان. وعلى الرغم من أن هذا الرقم لايعد ذا أهمية بالنسبة للصين التي تعد أكبر مستورد للنفط في العالم، والتي تستورد أكثر من 500 مليون طن من النفط الخام سنوياً؛ فإنه يعني دخلاً اقتصادياً كبيراً لإقليم كردستان العراق الذي يعتمد إلى حد كبير على النفط الذي يحصل عليه عبر ميناء جيهان (Caliskan, 2021:5).

لقد سجلت الشركات الصينية حضوراً متزايداً على صعيد عقد التفاهمات والعقود التجارية في مختلف المجالات خاصة في قطاع النفط، وقد أحرزت قصب السبق من الشركات الغربية المهمة. فالشركات الصينية تفوز بالمناقصات في العراق بسهولة أكبر من الشركات الغربية؛ باعتبارها شركات مملوكة للدولة وتتمتع بالمرونة اللازمة لإعطاء الأولوية لأمن الطاقة على الربح، وفي الوقت نفسه فإن الشركات الغربية المقيدة باللوائح أقلُّ استعداداً للقيام بأعمال تجارية في بيئة محفوفة بالمخاطر(Aziz 2-2,2022:1). خلال السنوات الأخيرة بادر المئات من المواطنين الصينيين إلى العيش في إقليم كردستان، فتزايدت استثمارات الصين في حقول النفط والبنية التحتية في كردستان بسرعة. في عام

2009، بدأت شركة سينوبيك[6] الاستثمار في قطاع النفط في كردستان العراق. ومن الأمثلة المهمة الأخرى شركة البتروكيماويات الصينية التي اشترت شركة" Addax Petroleum Corp" السويسرية، والتي أبرمت عقداً مع إقليم كردستان العراق بشأن حقل طاق النفطي. وقد أزعج هذا العقد شركة سينوبيك ببغداد لأن بغداد لا تجيز لمعاملات شركات النفط الدولية مع حكومة إقليم كردستان العراق دون موافقتها وإذنها المسبق. ومع ذلك، في عام 2021، فازت شركة سينوبك بعقد مدته 25 عاماً لتطوير حقل غاز المنصورية العراقي بحصة 49%(Gul, 2022: 6)

4-2 الجهود المبذولة لتنمية الاستثمار

اليوم تُعدُّ الصين أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لإقليم كردستان العراق وتقوم بتوسيع مشاركتها في البنية التحتية للاتصالات والتعليم وأنواع أخرى من القوة الناعمة(Aziz 2022). أحد أهم النشاطات الرئيسة والاستثمارات المهمة الصينية في الإقليم هو في مدينة أربيل، و يأتي ذلك بالطبع من أجل تعزيز حضورها في إقليم كردستان العراق. وفي اللقاء الذي جمع بين مسرور البارزاني والقنصل العام الصيني في أربيل، تم التأكيد على أن الصين مستعدة للغاية للاستثمار في إقليم كردستان العراق. وفي سبتمبر 2020، أُعلن أن شركة صينية اقترحت على هيئة استثمار أربيل بناء مدينة سياحية تحت اسم شهر شاد بقيمة 5 مليارات دولار. وأكد سامان عرب، مدير استثمار أربيل في تصريح حول هذا الأمر: أن هذا المشروع الذي سيتم بناؤه على أرض كبيرة جداً، هو في مرحلة تخصيص الأرض ونأمل أن يتم إنشاؤه قريباً (Alaca,2022: 4)، وهو مشروع يخلق ثمانية آلاف فرصة عمل جديدة في المدينة. وبدأت شركة صينية أخرى في إنشاء أكبر مراكز التسوق في أربيل في كانون الثاني/يناير 2021. وأكد القنصل العام الصيني في أربيل الذي

6. Sinopec

شارك في مراسيم وضع حجر الأساس، على أن هذا المشروع يحتل أبعاداً اقتصادية مهمة (CalıŞkan, 2021 :1) وكسائر مناطق العراق، فإن علاقات الصين مع إقليم كردستان العراق متنوعة، فقد وقعت وزارة الزراعة في الحكومة المحلية لإقليم كردستان ومجموعة باور تشاينا [7] الدولية مذكرة تفاهم لبناء أربعة سدود في هذه المنطقة. وفي مقابلة مع بيكرد طالباني وزير الزراعة والمياه في إقليم كردستان العراق قال: إن هذه الشركة الصينية عرضت صفقة أفضل بتكلفة أقل بالنسبة للإقليم (Shareef, Aziz, 2022)، هذا وقد بادرت شركات صينية مثل هواوي سوجو سينوما[8] وشركة لهندسة الآلات[9] باستثمارات في شمال العراق . فقد رسملت شركة سينوما سوجو حوالي 13.4 مليون دولار في إقليم كردستان، ويجري حالياً تنفيذ مشروع بناء مصنع الأسمنت التابع لشركة الآلات الهندسية.

اقترحت شركة غيجوبا غروب[10] الصينية عام 2023 مشاريع بنية تحتية بقيمة 10 مليارات دولار في إقليم كردستان العراق. وقال محمد شكري رئيس هيئة استثمار كردستان، إن هذه المجموعة اقترحت استخدام هذه الأموال في شبكات السكك الحديدية ومشاريع الكهرباء والطرق والسدود والقطاعات الاستثمارية الأخرى، كما أعلن شكري أن إقليم كردستان شكَّل لجنة لمراجعة هذا المقترح وتحديد المشاريع الاستثمارية. وعموماً فإن الحكومة المحلية تسير في جذب استثمارات دولية في أكثر من قطاع، بما في ذلك النفط والغاز والكهرباء والزراعة والصناعات والخدمات (Rogers 2023 : 2) . تُعدُّ جهود الصين في مجال الاستثمار في إقليم كردستان جهوداً بارزة لا غبار عليها. ولذلك، فإن البراغماتية الاقتصادية الصينة، بسبب الحاجة إلى موارد الطاقة، أدت إلى توسيع العلاقات مع إقليم كردستان العراق دون تدخل أمني.

7 . PowerChina International Group Ltd
8 . Suzhou Sinoma
9. China Machinery Engineering Corporation
10. Gezhouba Group

4-3- مكانة كردستان العراق في مبادرة الحزام والطريق

يغطي إقليم كردستان جزءاً حيوياً ومهماً من العراق يصل إلى حوالي 20% من الأراضي العراقية، ويعدُّ منطقة جيو استراتيجية لمبادرة الحزام والطريق وممراً لربط الطريق بين إيران وتركيا (Ata Mahmod, 2020: 3). بحسب تقرير نتج عن استثمار مبادرة الحزام والطريق في 2022 فقد وسعت دول غرب آسيا من نطاق تعاونها مع الصين في إطار هذه المبادرة، وقد حصلت على نحو 23% من المساهمة الصينية في الحزام والطريق، بزيادة 16.5% مقارنة بالعام الماضي. وقد كان العراق أكبر متلقٍّ لتمويل مبادرة الحزام والطريق الصينية لمشاريع البنية التحتية في عام 2021 بلغ حوالي 10.5 مليار دولار. تتطلع الصين أيضاً إلى استثمار 10 مليارات دولار في مشاريع البنية التحتية في منطقة إقليم كردستان ذاتي الحكم في شمال العراق (Papageorgiou, Eslami, 2023) . يتقدم مشروع الحزام والطريق في كردستان العراق كجزء من وحدة أراضي العراق ويتم تنفيذه في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية حتى اليوم، ومع ذلك لم تظهر حالات تشير إلى أن الصين تتواجد في كردستان العراق تحديداً من خلال مشروع طريق الحرير من أجل الإخلال بوحدة الأراضي العراقية .

4-4- التعاون العلمي والثقافي بين الصين وكردستان العراق

بالتوازي مع توسع العلاقات التجارية، يتزايد أيضاً تعاون الصين العلمي والثقافي مع إقليم كردستان العراق، حيث أفادت وكالة أنباء الصباح الرسمية أن الشركات الصينية تعتزم بناء مدينة علمية في شمال العراق كجزء من مشروع العقد النفطي .

وأعلن رئيس جامعة الحمدانية عقيل الأعرجي، بدء العمل بتجهيز موقع لهذا المشروع بمساحة 215 هكتاراً، والذي قال إنه الأكبر من نوعه في العراق. وإذا اتبعت

الخطة النموذج الجديد للجامعة ومدينة العلوم في الكويت، فإنها ستجمع بين توسيع الحرم الجامعي والتطوير التجاري والسكني. وقال الأعرجي إن المرحلة الأولى من هذا المشروع ستتضمن شراء المسابح والحدائق (Rogers, 2022: 2-3).

وفي إطار الإجراءات المتخذة في هذا المجال في عام 2019 تم افتتاح قسم تدريس اللغة الصينية في جامعة صلاح الدين أربيل، واستجابة لهذا الإجراء تم التخطيط لافتتاح قسم تعليم اللغة الكردية في جامعة بكين (Caliskan, 2021: 4). مع تفشي وباء كورونا بذلت الصين اهتماماً بالعراق إلى جانب دول أخرى في غرب آسيا. وفي المجال الصحي، وفي نفس الوقت الذي انتشر فيروس كورونا في العالم، اتجهت الصين إلى التعاون الصحي، وخاصة إلى توفير اللقاحات في إقليم كردستان العراق، وقامت بتصدير معداتها الطبية إلى الإقليم، وفي هذا الإطار شارك القنصل العام الصيني ووزير صحة إقليم كردستان في مؤتمر صحفي مشترك في أربيل (Shareef, Aziz, 2022). كما تم إنشاء مختبرات مدعومة من الصين في بغداد لتسريع الكشف عن الإصابات، ولم تقتصر هذه المساعدات الصينية للعراق على الحكومة المركزية، بل بدأت المساعدات لإقليم كردستان أيضاً منذ تلك اللحظة. ولدى وصول المساعدات إلى مطار أربيل، صرح وزير الصحة في الحكومة المحلية والقنصل العام الصيني الذي تلقى المساعدات، بأن الصين صديقة لإقليم كردستان العراق الذي يمر بوضع صعب (Caliskan, 2021: 5)

4-5- الدستور العراقي عقبة أمام تنمية التعاون بين الصين والإقليم

في عام 2014، طلب رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي من إقليم كردستان تصدير 100 ألف برميل من النفط يومياً عبر منظمة تسويق النفط الحكومية،كما أرسلت بغداد تخصيص إيراداتها إلى إقليم كردستان، لكن الإقليم رفض الطلب ذاك. إثر ذلك قامت الحكومة المركزية في بغداد بقطع ميزانية حكومة إقليم كردستان. وخلال فترة

رئاسته طلب حيدر العبادي من حكومة إقليم كردستان تصدير 250 ألف برميل يومياً عبر المنظمة المذكورة، إلا أن حكومة إقليم كردستان رفضت الطلب مرة أخرى. ثم قام مصطفى الكاظمي بزيادة المعدل بمقدار 400 ألف برميل يومياً، لكن الإقليم رفض الطلب أيضاً، وقام بدلاً عن ذلك بتصدير النفط عبر خطوط الأنابيب التابعة له. وبحسب المواد (111-112-115) من الدستور العراقي فإن أي عملية تصدير للنفط يجب أن تتم عن طريق منظمة الدولة لتسويق النفط، وهذه النقطة مدرجة في قرار محكمة التحكيم الدولية بشأن تصدير نفط إقليم كردستان (Jaff, 2023: 12). إثر تصرفات حكومة إقليم كردستان عدَّت الحكومةُ المركزية اتفاقياتِ تقاسم المنتجات المباشرة لشركات النفط الأجنبية مع حكومة إقليم كردستان والاستثمار في الإقليم مع حذف بغداد خارجةً عن القانون، وشددت على وجوب التزام الدول باحترام القوانين العراقية في هذا المجال.

شركة سينوبك للبتروكيماويات، وهي الذراع الرئيسة للصين في إقليم كردستان العراق، بادرت عام 2009 إلى تثبيت موطئ قدم لها في الإقليم من خلال شراء شركة أديكس بتروليوم، وبالنظر إلى أن القوانين العراقية تحظر على الجهات الأجنبية إبرام عقود نفطية مع حكومة إقليم كردستان، فقد أدى هذا الأمر إلى أن تقوم حكومة بغداد المركزية بإلغاء ترخيص عمل هذه الشركة (Hasan,2022). في عام 2023 تمت الموافقة على ميزانية قدرها 152 مليار دولار لحل النزاع بين الحكومة المركزية في العراق وإقليم كردستان. وبناء على هذه الموازنة، تقرر إرسال 400 ألف برميل من النفط من كردستان إلى بغداد يومياً، وستذهب الإيرادات إلى حساب البنك المركزي تحت إشراف بغداد. وفي الوقت نفسه، سيتم إنفاق 12.7 بالمئة من النفقات العامة في العراق على منطقة إقليم كردستان. خَصصت هذه الميزانية أيضاً 37.9 مليار دولار للاستثمار في البنية التحتية، وهي أولوية يراها رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في بلد يعاني من نقص حاد في الخدمات

الأساسية منذ فترة طويلة (Kuwait times, 2023) وسيلةً لتعزيز قبضة بغداد على عائدات النفط .هذا وتخوض حكومة بغداد والحكومة المحلية لإقليم كردستان في مدينة أربيل نزاعاً حول عائدات النفط منذ سنوات، كما أن الأحزاب الكردية المتنافسة تتنازع فيما بينها أيضاً على حصصها (Zeyad, Abdul-zahra,2023).

هذا وقد وقّعت الحكومة الاتحادية العراقية والحكومة المحلية لإقليم كردستان اتفاقاً مؤقتاً في نيسان/أبريل 2023 لاستئناف تصدير نفط الشمال عبر تركيا ضمن اتفاق أوسع لإنهاء عقود من الخلافات السياسية والاقتصادية . مصادر سياسية كردية وصفت الاتفاق بخسارة الإقليم ورقة النفط لحكومة بغداد المركزية (The Arab weekly,2023) .و عليه فقد انصبّت جهود الحكومة المركزية في العراق لعدم السماح بالاستثمارات الأجنبية وذلك عبر دمج عائدات النفط في إقليم كردستان، و قد حققت نجاحاً إلى حدما.

الاستنتاج

إن سياسة عدم التدخل التي تنتهجها الصين، والتي تضرب بجذورها في تاريخ البلاد وماضيها، تعني أنها لا تشجع الحركات الانفصالية وتحترم استقلال البلدان وسلامة أراضيها. هذا المبدأ المهم في السياسة الخارجية للصين يمكن رؤيته أيضاً في العراق. وفي خضم استفتاء استقلال إقليم كردستان العراق في عام 2017، دعم مسؤولو بكين وحدة أراضي العراق. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللعب بورقة الأكراد والارتباط بقضية الأويغور والخوف من انفصالهم ونمو الإرهاب وتاريخ الماوية، هي أمور أخرى دفعت سياسة الصين الخارجية إلى عدم التدخل في إقليم كردستان وسلامة الأراضي العراقية. كما امتنعت الصين عن تنفيذ إجراءات أمنية عسكرية في العراق ودعمت الحكومة المركزية العراقية في المؤسسات الدولية. وفي الواقع، لم يحتل النشاط الأمني على الإطلاق أولوية في أجندة سياسة الصين الخارجية في إقليم كردستان، كانت المصالح الاقتصادية الصينية هي التي

توجّهُ تفاعلات الصين في العراق. عززت بكين تطوير التعاون مع كردستان العراق في الأبعاد الاقتصادية، بما في ذلك الطاقة واستثمارات الطاقة والبنية التحتية في إطار مبادرة الحزام والطريق والتعاون العلمي والتقني، وحاولت تثبيت موطئ قدم لها في الإقليم ضمن اتفاقيات اقتصادية معه في ظل التزامها بعدم التدخل في القضايا العسكرية والأمنية.

ومع ذلك، تُظهر النتائج أن جهود الصين لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع إقليم كردستان واجهت عقبات، بما في ذلك الدستور العراقي والدول ذات المصالح في المنطقة. أدت دبلوماسية الحكومة العراقية مع السلطات الصينية إلى أن تقدم الصين بعد عام 2020 معظم خططها ومشاريعها الاقتصادية في إطار التعاون مع الحكومة المركزية في العراق، كما نفذت خططاً ومشاريع أقل بشكل مستقل مع الحكومة المحلية في إقليم كردستان العراق. واليوم ينصب تركيز الحكومة الصينية على الحكومة المركزية أكثر من إقليم كردستان، فلا يحتل الإقليم الأولوية لدى الصين. الواقع هو أن الصين وخلال علاقتها مع الإقليم أولت احتراماً لسلامة الأراضي العراقية والحكومة المركزية التي تتخذ من بغداد مقراً لها، وكان الغرض من العلاقة بين الصين وإقليم كردستان يتماشى مع المصالح الاقتصادية، خاصة في مجال الطاقة. وفي الوقت الذي تتوسع فيه العلاقات التجارية والاقتصادية لهذا البلد مع إقليم كردستان، وقفت سلطات بكين مراراً وتكراراً إلى جانب الحكومة المركزية في التطورات الداخلية للعراق وأصرت على عراق موحد ومستقر بعيد عن التوترات.

هوية البحث

اسماء الباحثين:

1- محسن كشوريان آزاد - جامعة الخوارزمي

2- مباركه صداقتى - جامعة الخوارزمي

عنوان البحث: مكانة إقليم كردستان في سياسة الصين الخارجية بالنسبة إلى العراق

تأريخ النشر: أيار - مايو 2024

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org